MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الأمن الغذائي

العدد 34- النصف الأول من العام 2026



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الأمن الغذائي

العدد 34 - النصف الأول من العام 2026

فريق البحث: أنمار رفيدي
صبري يعاقبة

مراجعة وتحرير: د. سيف الدين عودة

تدقيق لغوي: أحلام الخطيب

تصميم جرافيك: أحمد دعسان

© معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2026
حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

أُعدت النشرة بتبرع كريم من الدكتور نبيل قدومي مشكورًا

في هذا العدد...

افتتاحية 01

إضاءة على أهم محتويات العدد 02

1. أبرز مستجدات الأمن الغذائي (حتى نهاية حزيران 2026) 03

أثر الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في إمدادات الغذاء العالمية والمحلية 03

غزة بعد وقف إطلاق النار 04

تقلب أسعار الدجاج واللحوم الحمراء خلال النصف الأول من العام 2026 09

2. تطورات أسعار الغذاء في العالم وفلسطين 11

أسعار الغذاء العالمية (كانون الثاني 2026 – حزيران 2026) 11

أسعار الغذاء في الأسواق الفلسطينية (كانون الثاني 2026 – حزيران 2026) 14

مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء مقارنة بمؤشر "الفاو" لأسعار الغذاء 16

3. مراجعة الأدبيات 17

معضلة القياس ومحدودية مؤشرات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي 17

قياس التكلفة الحقيقية للمجاعة 18

الإقراض الزراعي الذكي مناخياً (Climate-Smart Agricultural Lending) 20

التعاريف 21



Credit: www.reuters.com

افتتاحية

يواصل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) إصدار نشرة الأمن الغذائي منذ عام 2009، بوصفها أداة تحليلية دورية ترصد التحولات التي يشهدها هذا القطاع الحيوي في فلسطين، وتوفر مرجعاً علمياً داعماً لصانعي السياسات والمؤسسات العاملة في مجالي الإغاثة والتنمية. وعلى مدار السنوات الماضية، تطورت النشرة بما يواكب التحولات المتسارعة في الواقع الفلسطيني، متجاوزةً رصد المؤشرات المباشرة إلى تحليل العوامل البنيوية التي تؤثر في توافر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه، والقدرة على تحمّل تكلفته، واستدامة الحصول عليه.

يكتسب هذا العدد أهمية خاصة؛ لكونه الأول الذي يُوثق الفترة التي أعقبت وقف إطلاق النار في قطاع غزة في تشرين الأول 2025، بما يتيح تقييم التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، ورصد مدى انعكاس وقف إطلاق النار على قدرة الأسر على الوصول إلى الغذاء، في ظل استمرار التحديات المرتبطة بتدمير سبل العيش، وتراجع القدرة الشرائية، واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار. ومن ثم، لا يقتصر التقييم على رصد التحولات الآنية، بل يمتد إلى استكشاف اتجاهات الأمن الغذائي على المدى الأبعد، وتحديد متطلبات الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى التعافي المستدام.

ويأتي ذلك في سياق إقليمي بالغ التعقيد، في أعقاب الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وما تثيره من مخاطر تهدد أسواق الغذاء والطاقة وسلاسل الإمداد وترفع تكاليف النقل، فضلًا عن انعكاساتها المحتملة على الاقتصادات الهشة والمستوردة للغذاء. وتزداد أهمية هذه التطورات بالنسبة إلى فلسطين في ظل القيود المفروضة على حركة السلع والأفراد، والهشاشة الاقتصادية، والاعتماد على الواردات؛ الأمر الذي يجعل الأمن الغذائي عرضةً لتداعيات الصدمات الخارجية، إلى جانب القيود والتحديات المحلية القائمة.

وفي هذا الإطار، تأتي هذه النشرة امتداداً لجهود المعهد البحثية خلال الفترة الماضية في توثيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعدوان وتحليلها، كما تستعرض أحدث التطورات المرتبطة بالأمن الغذائي في فلسطين، مع التركيز على أوضاع قطاع غزة بعد وقف إطلاق النار، وتحليل انعكاسات الحرب الإقليمية على أسواق الغذاء والطاقة وتكاليف المعيشة، ومتابعة تطورات أسعار الغذاء والقدرة الشرائية للأسر. كذلك، يناقش هذا العدد عددًا من القضايا النظرية والتطبيقية ذات الصلة، بما يدعم فهم التحديات الراهنة واستشراف مساراتها المستقبلية.

ويؤكد المعهد، من خلال هذه النشرة، أهمية استمرار الرصد والتحليل المستندين إلى الأدلة في دعم الاستجابة الإنسانية، وتوجيه سياسات التعافي وإعادة الإعمار، وتعزيز قدرة الأسر والمجتمعات على الصمود، وبناء نظم غذائية أكثر قدرة على مواجهة الصدمات. فاستعادة الأمن الغذائي في فلسطين لا تتوقف على توافر الغذاء وحده، بل تتطلب أيضًا استعادة سبل العيش، وتحسين فرص الوصول إلى الغذاء، وتعزيز القدرة على تحمّل تكلفته، ومعالجة العوامل البنيوية التي تحد من استدامة الأمن الغذائي.

فراس ملحم

المدير العـام

إضاءة على أهم محتويات العدد

- **الحرب وأسواق الغذاء العالمية:** يرصد العدد انعكاسات ارتفاع أسعار النفط خلال الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وما يرتبط بذلك من اضطرابات في أسواق الطاقة والأسمدة وسلاسل الإمداد العالمية، وتأثيراتها على توافر الغذاء وأسعاره.
- **مخاطر تفاقم انعدام الأمن الغذائي عالميًا:** يستعرض العدد تحذيرات برنامج الأغذية العالمي بشأن احتمال تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد في 13 دولة خلال الفترة من حزيران إلى تشرين الثاني 2026، مع تسليط الضوء على تعرض فلسطين لمخاطر التدهور الغذائي.
- **تداعيات الحرب على إيران والقيود المفروضة على الأمن الغذائي في فلسطين:** يتناول العدد التداعيات المتباينة للحرب في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ استغل الاحتلال الإسرائيلي الحرب لتقليص تدفق المساعدات إلى قطاع غزة وتشديد القيود على المعابر، في حين انعكس ارتفاع أسعار الوقود ومدخلات الإنتاج على الأسواق الفلسطينية في الضفة الغربية.
- **تطورات أسعار اللحوم والدواجن:** يحلل العدد حالة عدم الاستقرار في أسعار الدواجن واللحوم الحمراء في فلسطين خلال النصف الأول من عام 2026، في ضوء تداخل العوامل الموسمية والاقتصادية والسياسية المؤثرة في العرض والطلب.
- **الإقراض الزراعي الذكي مناخيًا:** تعرض دراسة عطاونة (2026) دور الإقراض الزراعي الذكي مناخيًا في تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، وتعزيز قدرة المزارعين الفلسطينيين على التكيف مع المخاطر المناخية، ودعم الأمن الغذائي الأسري.
- **حدود الإنذار المبكر بالمجاعة:** يناقش العدد طرح الباحث كورماك أو غرادا بشأن مدى كفاية المؤشرات المعتمدة في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) للكشف المبكر والدقيق عن المجاعة، لا سيما في سياقات النزاع والحصار وانهيار نظم الرصد.
- **الآثار طويلة الأمد للمجاعة وسوء التغذية:** تستعرض مراجعة للأدبيات الحديثة الآثار الصحية والنمائية طويلة الأمد للمجاعة وسوء التغذية، بما يتجاوز الوفيات المباشرة إلى تداعيات قد تستمر سنوات، وتؤثر في نمو الأطفال وصحة الأجيال اللاحقة.
- **التعافي من سوء التغذية في قطاع غزة:** يتناول العدد نتائج دراسات حول برامج علاج سوء التغذية بعد وقف إطلاق النار، مسلطًا الضوء على أن التعافي قد يتطلب تدخلات صحية وغذائية ممتدة، وأن تحسن الوصول إلى الغذاء والعلاج لا يعني بالضرورة زوال الآثار الصحية لسوء التغذية على الفور.

أبرز مستجدات الأمن الغذائي (حتى نهاية حزيران 2026)

◆ أثر الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في إمدادات الغذاء العالمية والمحلية

منذ اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في 28 شباط 2026، وما رافقها من إغلاق شبه كامل لمضيق هرمز، تعرّضت أسواق الطاقة والغذاء العالمية لصدمات حادة؛ إذ ارتفع سعر برميل النفط بنسبة تراوحت بين 50% و60% منذ بداية الحرب، وسط تقلبات حادة في الإمدادات، لاسيما عبر مضيق هرمز[1]. كما أدت اضطرابات إمدادات الطاقة والأسمدة المرتبطة بالحرب، وتعطل حركة الشحن عبر مضيق هرمز، إلى زيادة الضغوط على تكاليف الإنتاج الزراعي وأسعار الغذاء، في ظل اعتماد جزء كبير من تجارة الأسمدة العالمية على المنطقة[2].

◆ لماذا تهدد الحرب الغذاء العالمي؟

يكمن الرابط في الغاز الطبيعي، الذي يمثل نحو 70% من مدخلات إنتاج الأمونيا، وهي المادة الأساسية لإنتاج اليوريا وغيرها من الأسمدة النيتروجينية. وتسهم منطقة الخليج بنحو 33% من الإنتاج العالمي للأسمدة [3]، كما تتمتع بأهمية استثنائية في سوق الأسمدة العالمية؛ إذ تمثل دول الخليج نحو 43% من صادرات اليوريا العالمية، فيما يمر جزء كبير من هذه التجارة عبر مضيق هرمز، ما يجعل أي اضطراب في حركة الملاحة عبره مصدراً رئيسياً لمخاطر الإمدادات والأسعار عالمياً[4]. وعليه، فإن استمرار الاضطراب في المضيق، وارتفاع أسعار الأسمدة والطاقة يرفعان تكلفة التسميد، ما يدفع المزارعين إما إلى خفض كميات الأسمدة المستخدمة أو تقليص المساحات المزروعة، ما قد يؤدي إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل وحجم الحصاد اللاحق إذا استمر الاضطراب[5].

وفي هذا السياق، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في معظم الأسواق، كما ارتفعت أسعار الأمونيا عالميًا، بينما قفزت أسعار اليوريا في آذار 2026 إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من ثلاث سنوات، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 30.7% مقارنةً بالشهر السابق، و56.3% مقارنةً بالشهر نفسه من العام السابق، وذلك في أعقاب تصاعد الحرب واضطراب إمدادات الطاقة والأسمدة عبر المنطقة[6].

ويؤدي هذا التأثير في الإنتاج الزراعي إلى خلق اختلال بين قوى العرض والطلب، الأمر الذي يدفع أسعار الغذاء إلى الارتفاع. وبحسب منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء العالمي بصورة متتالية من شباط وحتى نيسان، ثم تراجع بشكل طفيف في شهر أيار[7] نتيجةً لارتفاع أسعار الطاقة، وفي المقابل، شهدت أسعار الزيوت النباتية ارتفاعاً قوياً، مدفوعةً بصورة رئيسية بارتفاع أسعار النفط، الذي عزز الطلب على الوقود الحيوي وزاد الضغوط على أسواق الزيوت النباتية (انظر القسم 2.1)[8]. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الأمونيا واليوريا في شهر حزيران مُقارنةً بشهر أيار بنسبة 3.4% و34.4% على التوالي، فإن أسعارهما بقيت أعلى من مستوياتها في حزيران من العام السابق بنحو 95.2% و16.5% على التوالي[9]، الأمر الذي يُلقي بظلاله على احتماليّة استمرار الأزمة حتى بعد وقف إطلاق النار الحاصل في نهاية حُزيران.

1 الاقتصادي، "ارتفاع أسعار المحروقات يشعل موجة غلاء في الضفة"، 1 نيسان 2026، رابط المقال: https://tinyurl.com/4rsf93te

2 محمد الجمل، "الحرب على إيران تهدد الأمن الغذائي وتراجع حاد في وصول السلع لغزة"، فلسطين بوست، 14 آذار 2026، رابط المقال:https://tinyurl.com/52p295tp

3 الجزيرة نت، ("الغاز" الذي خنقته حرب إيران.. كيف طال موائد الفقراء حول العالم؟)، 3 تموز 2026، تحديث 19:33 (بتوقيت مكة)، على الرابط التالي:https://tinyurl.com/ht3rruwy

4 Arita, S., et al. (2026). Policy priorities for preventing a fertilizer affordability crisis from the Strait of Hormuz disruption. Journal of the Science of Food and Agriculture. First published May 26, 2026. https//:doi.org/10.1002/jsfa70737.

5 Harlotte Hebebrand, Joseph Glauber, Rob Vos, and Brendan Rice, "The Iran War's Impacts on Global Fertilizer Markets and Food Production," International Food Policy Research Institute (IFPRI), April 1, 2026. https//:www.ifpri.org/blog/the-iran-wars-impacts-on-global-fertilizer-markets-and-food-production/

6 Agricultural Market Information System (AMIS), AMIS Market Monitor No. 137 (April 2026), pp. 15–16, section "Fertilizer outlook." https://storage.googleapis.com/amis-9189b-strapi/AMIS_Market_Monitor_Issue_137_a7ebc7f001/AMIS_Market_Monitor_Issue_137_a7ebc7f001.pdf

7 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "FAO Food Price Index," World Food Situation, data for February–May 2026, https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/

8 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "FAO Food Price Index up for Third Consecutive Month Largely on Rising Vegetable Oil Prices," 8 May 2026, https//:www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-up-for-third-consecutive-month-largely-on-rising-vegetable-oil-prices/en

9 Agricultural Market Information System (AMIS), AMIS Market Monitor No. 140, July 2026, p. 16, "Fertilizer outlook," fertilizer prices table, https://storage.googleapis.com/amis-9189b-strapi/AMIS_Market_Monitor_Issue_140_6495a7ca9f/AMIS_Market_Monitor_Issue_140_6495a7ca9f.pdf

◆ الدول والفئات الأكثر تضرراً

توقع برنامج الأغذية العالمي أن يؤدي استمرار الصراع وبقاء أسعار النفط عند نحو 100 دولار للبرميل حتى نهاية حزيران، إلى دفع نحو 45 مليون شخص إضافي إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد[10]. وعلى الرغم من أن اتفاق وقف إطلاق النار أسهم في تراجع أسعار النفط، ليبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 85 دولاراً للبرميل في حزيران، فإنه ارتفع مُجدداً إلى نحو 91 دولاراً في آب، مع تجدد القيود على صادرات النفط الإيرانية واستمرار اضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط[11].

وتُعدّ الصومال وأفغانستان وسريلانكا من بين البلدان الأكثر تعرضًا لتداعيات ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد. ففي الصومال، تشير تحليلات برنامج الأغذية العالمي إلى أن نحو 2.5 مليون شخص إضافي قد يواجهون صعوبة في تحمّل تكلفة سلة غذائية أساسية خلال عام 2026، في حين قد تعجز نحو 60% من الأسر عن تلبية احتياجاتها الأساسية، مقارنةً بنحو 47% عام 2025. أما في أفغانستان، فقدّر البرنامج أن نحو 2.3 مليون شخص إضافي قد يدخلون في حالة انعدام الأمن الغذائي، إضافةً إلى 13.8 مليون شخص كانوا يعانون هذه الحالة قبل تفاقم الأزمة، ليصل العدد إلى نحو 16.1 مليون شخص في هذا السيناريو[12].

أما في النصف الثاني من العام، فقد حدد برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة 13 بؤرة ساخنة للجوع (Hunger Hotspots)، يُتوقع أن يتفاقم فيها انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الفترة من حزيران إلى تشرين الثاني 2026، وتشمل هذه البؤر ست دول مصنفة ضمن أعلى مستويات القلق، وهي: السودان، وجنوب السودان، واليمن، وفلسطين، في المستوى الأعلى، مع انضمام كل من نيجيريا والصومال حديثاً إلى هذه القائمة؛ في حين صُنفت أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولبنان، ومدغشقر، ومالي، وميانمار، وهايتي ضمن مستوى القلق المرتفع للغاية[13].

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن منتجي الحبوب سيكونون من بين الفئات الأكثر تضرراً عالمياً من اضطرابات إمدادات الطاقة والأسمدة. ففي السيناريو الأكثر شدة لعام 2026، قد ينخفض دخل منتجي الحبوب عالميًا بنحو 4.78%، فيما قد يبلغ انخفاض صافي دخلهم الحقيقي 7.27% في أمريكا اللاتينية، مقابل 4.21% في آسيا و1.31% في أفريقيا.[14]

◆ عوامل إضافية للأزمة الغذائية في فلسطين

انعكست الحرب على إيران مباشرةً على تدفق المساعدات إلى قطاع غزة؛ فوفقاً لتصريحات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، لم يدخل خلال عشرة أيام من الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران سوى 640 شاحنة من أصل 6,000 شاحنة كان من المفترض دخولها، بينما تراجعت كمية المساعدات الواردة إلى ما يعادل 10% فقط من الاحتياجات اليومية للسكان[15]. أما في الضفة الغربية، فسجلت أسعار المحروقات مستويات قياسية، إذ بلغ سعر السولار 8.40 شيكل، والبنزين 7.90 شيكل[16]، ما دفع وزارة الاقتصاد الوطني إلى توجيه الموردين لتعزيز المخزون التمويني ليغطي 3-6 أشهر، والاتفاق مع القطاع الخاص على تثبيت أسعار السلع الأساسية مؤقتاً[17]. وعلى الرغم من هذه الإجراءات، سجلت أسعار منتجات مطاحن الحبوب ارتفاعاً حاداً بلغ 37.89% خلال نيسان 2026[18]، في إشارة إلى أن كلفة الحرب بدأت تتسرب تدريجياً إلى موائد الفلسطينيين، رغم محاولات الاحتواء الرسمية.

10 World Food Programme (WFP), "WFP Warning Becomes a Reality for Millions as Middle East Crisis Pushes Poorest Families Further into Hunger," 5 June 2026, https//:www.wfp.org/news/wfp-warning-becomes-reality-millions-middle-east-crisis-pushes-poorest-families-further-hunger

11 U.S. Energy Information Administration (EIA), "Short-Term Energy Outlook: Global Oil Markets," September 9, 2026, https://www.eia.gov/outlooks/steo/report/global_oil.php

12 World Food Programme (WFP), Food Security Under Pressure: How the Middle East Crisis Is Impacting Vulnerable Countries, Rome, 4 June 2026, https://doi.org/10.71958/wfp132043

13 World Food Programme (WFP) and Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Hunger Hotspots: FAO–WFP Early Warnings on Acute Food Insecurity – June to November 2026 Outlook, 17 June 2026. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000174369/download/

14 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Global Agrifood Implications of the 2026 Conflict in the Middle East: Impacts on Energy and Fertilizer Trade, and Food Security, March 2026 .https//:openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams1/aafb5d8-39d1-481a-b1f8-25facaec3051/content

15 محمد الجمل، "الحرب على إيران تهدد الأمن الغذائي وتراجع حاد في وصول السلع لغزة"، فلسطين بوست، 14 آذار 2026، على الرابط التالي:https://tinyurl.com/52p295tp

16 الهيئة العامة للبترول، وزارة المالية الفلسطينية، "الهيئة العامة للبترول تعلن أسعار المحروقات والغاز لشهر نيسان"، 31 آذار 2026، على الرابط التالي: https://www.wafa.ps/news/2026/3/31/144807

17 الاقتصادي. "القطاع الخاص: لا ارتفاع على أسعار السلع الأساسية ونطمئن المواطنين بوفرتها"، الاقتصادي، 6 نيسان 2026، على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yey7rcu27

18 الاقتصادي، "فلسطين.. انخفاض على أسعار المنتجات 6% في نيسان الماضي"، الاقتصادي، 31 أيار 2026، على الرابط التالي:https://tinyurl.com/423xjekh

◆ غزة بعد وقف إطلاق النار

شهد تدفق المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية تحسناً نسبياً عقب وقف إطلاق النار على قطاع غزة في 10 تشرين الأول 2025، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لإعادة المنظومة الغذائية إلى حالة من الاستقرار خلال النصف الأول من عام 2026. كما ظل توافر الغذاء في السوق المحلي مرتبطاً بصورة أساسية باستمرار دخول المساعدات والواردات التجارية عبر المعابر الحدودية، في وقت كان فيه القطاع يعاني من ضعف قاعدته الإنتاجية، وتراجع القدرة الشرائية للسكان بصورة غير مسبوقة، والأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية الزراعية والتجارية.

وتوضح نتائج التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) أن 59% من سكان القطاع، أي أكثر من 1.2 مليون شخص، ظلوا في المرحلة الثالثة أو أعلى من مراحل انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الفترة الممتدة من منتصف نيسان حتى نهاية حزيران 2026، من بينهم نحو 212 ألف شخص في المرحلة الرابعة (مرحلة الطوارئ)[19].

كما ارتبطت الكميات المعروضة من الغذاء بشكل أساسي بقدرة المطابخ المجتمعية والمخابز المدعومة إنسانياً على توفير الغذاء للمواطنين بشكل يومي. ففي 21 شباط 2026، كان 182 مطبخاً مجتمعياً ينتج ويوزع نحو 1.73 مليون وجبة يومياً، منها 565 ألف وجبة عبر 54 مطبخًا في المحافظات الشمالية (محافظتي غزة وشمال غزة)، ونحو 1.164 مليون وجبة عبر 128 مطبخًا في وسط القطاع وجنوبه. وفي الوقت نفسه، أنتج 19 مخبزاً مدعوماً من الأمم المتحدة نحو 160 ألف ربطة خبز يومياً، بوزن كيلوغرامين للربطة الواحدة، وُزّع ثلثها مجاناً، بينما بيع الثلثان الآخران عبر 143 نقطة بسعر مدعوم بلغ ثلاثة شواكل للربطة الواحدة. ورغم استمرار عمل هذه المؤسسات في ظل القيود المفروضة على إدخال مدخلات الإنتاج من قبل الجانب الإسرائيلي، حذرت الجهات الإنسانية في نهاية شهر شباط من خطر توقف إنتاج نحو مليون وجبة و300 ألف رغيف يومياً، نتيجة بطء تفريغ الشاحنات الواردة عبر المسار المصري، ونفاذ المخزون المتاح إلى النصف خلال شهر آذار[20].

وتبرز هذه المعطيات أهمية التمييز بين عدد الشاحنات التي تصل إلى المعابر الحدودية والكميات التي تدخل فعلياً إلى القطاع. فوفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فرّغت الجهات الأممية والإنسانية خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 21 حزيران 2026 نحو 10 آلاف منصة تحميل (مشطاح) في معبر كرم أبو سالم، لكنها لم تتمكن من إدخال سوى نحو 8,700 منصة (مشطاح) إلى القطاع، وهو ما يعكس حالة عدم الاستقرار في سلاسل الإمداد، ويجعلها أكثر حساسية لأي تأخير قد يحدث في عمليات التفتيش أو التفريغ أو النقل[21].

كما انعكس هذا الوضع على نوعية الغذاء المتاح للسكان؛ إذ تركزت المساعدات الإنسانية على الدقيق والخبز والطرود الغذائية التي تحتوي على الحبوب والبقوليات والزيوت والمعلبات، في حين ظل توافر اللحوم والبيض ومنتجات الألبان والفواكه محدوداً، بسبب ارتفاع أسعارها وعدم القدرة على إدخالها بكميات كبيرة نتيجة حاجتها إلى أماكن تخزين وتبريد مخصصة لذلك، وهو ما أدى إلى انخفاض استهلاك الأغذية الغنية بالبروتين مقارنةً بما كان عليه قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، في ظل اعتماد الأسر على الحبوب والبقوليات بوصفها المكونات الرئيسة للغذاء اليومي[22].

أما فيما يتعلق بالتطورات السعرية، فقد شهدت أسعار السلع والبضائع ارتفاعاً ملحوظاً بعد التراجع النسبي الذي أعقب وقف إطلاق النار على قطاع غزة، إذ ارتفع سعر كيس الدقيق (25 كغم) إلى 75 شيكلاً في آذار 2026 مقارنةً بـحوالي 35 شيكلاً في الأسبوع الثالث من شهر شباط 2026[23]. ويعزى هذا الارتفاع إلى استغلال السلطات الإسرائيلية حالة الانشغال الدولي بالحرب الجارية بين أمريكا وإيران، ولجوئها إلى تشديد الخناق العسكري على المعابر الحدودية في قطاع غزة وعرقلة تدفق الشاحنات الواردة إلى القطاع[24]، وهو ما أسفر عن نفاد المخزون الطبيعي لدى 71% من التجار وظهور بعض الممارسات الاحتكارية في السوق المحلي[25].

19 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، "تقرير الحالة الإنسانية/ 31 تموز 2026"، الأرض الفلسطينية المحتلة، 31 تموز 2026، على الرابط التالي: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-report-31-july-2026

20 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA)، Gaza Humanitarian Response | Situation Report No. 69، 27 شباط 2026. عل الرابط التالي: https//:www.ochaopt.org/content/gaza-humanitarian-response-situation-report-no69-

21 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA)، تقرير الحالة الإنسانية | 26 حزيران 2026، 26 حزيران 2026. على الرابط التالي: https//:www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-report-26-june2026

22 World Food Programme) WFP,(Food Security Analysis – Market Monitor – Palestine, July 2026, July 2026. https://reliefweb.int/report/occupied

23 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA)، تقرير الحالة الإنسانية | 10 نيسان 2026، 13 أبريل 2026. على الرابط التالي: https//:www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-report-10-april2026-

24 Euro-Med Human Rights Monitor, "Israel capitalises on global distraction with Iran war to intensify Gaza starvation," Euro-Med Human Rights Monitor, 16 March 2026. https://euromedmonitor.org/en/article/7008/Israel-capitalises-on-global-distraction-with-Iran-war-to-intensify-Gaza-starvation

25 World Food Programme) WFP,(Market Monitor – Gaza: WFP Palestine Food Security Analysis – March 2026, 25 March 2026, United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL). https//:www.un.org/unispal/document/market-monitor-gaza-wfp-palestine-food-security-analysis-march/2026-



Credit: www.anadolu.com

كما أدت تداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية، وما نجم عنها من اضطراب في خطوط الملاحة نتيجة إغلاق مضيق هرمز، إلى ارتفاع سعر لتر الديزل بنسبة 438% ليتراوح بين 35–40 شيكلاً، وارتفاع سعر غاز الطهي؛ فبعد أن كان سعر أسطوانة الغاز بوزن 8 كيلوغرامات يبلغ 65 شيكلاً، وصل سعر الكيلوغرام الواحد منه في السوق السوداء إلى نحو 95 شيكلاً. وقد أدى ذلك إلى مضاعفة كلفة النقل وتشغيل المخابز والمنشآت التي تعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات في عملياتها الإنتاجية[26].

وفي المقابل، ظل الإنتاج المحلي محدوداً بفعل الأضرار الواسعة التي لحقت بالقطاع الزراعي. ففي حزيران 2026، قدّرت منظمة الأغذية والزراعة أن نحو 87% من الأراضي الزراعية في القطاع ما زالت متضررة، وأن أكثر من 81% من مساحة البيوت البلاستيكية الزراعية ما زالت خارج نطاق العملية الإنتاجية[27]. ولم تقتصر هذه الأضرار على تدمير الأراضي والمنشآت الزراعية، بل امتدت إلى تقييد قدرة المزارعين على الوصول إلى ما تبقى من أراضٍ قابلة للزراعة. ففي كانون الثاني 2026، لم يكن بالإمكان الوصول إلا إلى نحو 37% فقط من الأراضي الزراعية لإعادة تأهيلها وزراعتها، بما يشمل نحو 6 آلاف دونم من الأراضي غير المتضررة التي يمكن زراعتها فور توافر المدخلات الزراعية[28].

كما حدّ ما يُعرف بالخط الأصفر، الذي امتد عبر نحو 53% من مساحة القطاع، من قدرة السكان على الوصول إلى مساحات واسعة من الأراضي الشرقية والجنوبية، وحصرهم عملياً في نحو 47% من مساحة القطاع. ومما زاد الوضع سوءاً إنشاء إسرائيل خطاً إضافياً سمي بالخط البرتقالي، والذي وضع نحو 64.9% من مساحة القطاع تحت قيود أكثر تشدداً، بما في ذلك المناطق الزراعية ومصادر المياه والبنية التحتية الإنتاجية[29].

26 مكتب (OCHA)، تقرير الحالة الإنسانية | 10 نيسان 2026. مرجع سابق

27 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Gaza Strip's Agriculture and Livestock Sectors Show Early Signs of Recovery amid Widespread Destruction," June 26, 2026 .https//:www.fao.org/newsroom/detail/en

28 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Gaza Strip: FAO Secures New Partnerships with Belgium, France to Scale Up Emergency Agricultural Assistance," January 20, 2026. https://www.fao.org/neareast/news/details/gaza-strip/en

29 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Humanitarian Situation Report | 26 June 2026," June 26, 2026. https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-report-26-june-2026

صندوق 1: زراعة الفطر في فلسطين ... محاولات متجددة لكسر الاحتكار الإسرائيلي

مع بداية موسم الفطر البري في كانون الأول، يتوجه فلسطينيون إلى الجبال في فلسطين لجمعه، رغم المخاطر المرتبطة بالبحث عنه في المناطق القريبة من المستوطنات. وقد تحول جمع الفطر البري بالنسبة إلى بعض الأسر من نشاط موسمي يقتصر على الاستهلاك الشخصي إلى مصدر للدخل والمساهمة في تلبية الاحتياجات الأساسية. وفي المقابل، ظل إنتاج الفطر الأبيض المزروع محدوداً، نظراً إلى حاجته إلى ظروف بيئية محكومة من حيث الحرارة والرطوبة والتهوية، فضلاً عن حاجته إلى نوع خاص من السماد العضوي يعرف بـ Phase III compost لم تكن مرافق إنتاج السماد المحلية قادرة على توفيره. ولذلك، ظل معظم المعروض من الفطر الأبيض في السوق الفلسطيني يأتي من الجانب الإسرائيلي[30].

في هذا السياق، شكّلت مزرعة "أمورو" في أريحا أول تجربة فلسطينية متخصصة في إنتاج الفطر الأبيض؛ إذ بدأت فكرتها في أيار 2013 على يد أربعة شبان فلسطينيين، وبدأت أول دورة إنتاج في تشرين الأول 2014. وقد لقي المنتج المحلي إقبالاً واسعاً، بحيث تجاوز الطلب القدرة الإنتاجية للمزرعة، واستحوذ المنتج خلال عام 2016 على نحو 70-80% من حصة السوق الفلسطيني من الفطر[31]، كما وفّر نحو عشرين فرصة عمل، معظمها للنساء، ودفع ذلك المنافسين الإسرائيليين، بحسب مؤسسي المشروع، إلى خفض أسعار الفطر الأبيض بنحو 45% في محاولة للضغط على المنتج الفلسطيني وإخراجه من السوق.[32]

غير أن المشروع واجه صعوبات كبيرة في استيراد الكمبوست اللازم للزراعة من هولندا عبر ميناء أسدود. فقد احتُجزت شحنات من الكمبوست المستورد من هولندا لفترات طويلة تمتد لأكثر من شهرين، وأحياناً إلى 85 يوماً، نتيجة مضايقات ممنهجة من الاحتلال، مقابل يومين فقط للتجار الإسرائيليين. وأدى ذلك إلى انتهاء صلاحية هذه المواد، إضافةً إلى دفع تكاليف باهظة عن كل يوم تأخير في الميناء. ما ترتبت عليه تكاليف تخزين إضافية وتعطلت بسببه دورات الإنتاج؛ وفي إحدى الحالات، توقف الإنتاج لمدة 77 يوماً. كما وثقت مصادر لاحقة تأخير شحنتين من الكمبوست لمدة 90 يوماً في عام 2018، ما تسبب في خسائر قُدرت بنحو 48 ألف دولار. وبحلول عام 2021، كانت عمليات الإنتاج قد توقفت نتيجة الأزمة المالية التي تفاقمت بفعل هذه التأخيرات والتكاليف الإضافية[33].

ولم تقتصر أهمية تجربة "أمورو" على الإنتاج نفسه؛ فقد وفرت المزرعة 24 فرصة عمل في أريحا، منها 16 للنساء و8 للرجال، كما سعى مؤسسوها إلى تقليل الاعتماد على المدخلات الإسرائيلية من خلال البحث عن بدائل محلية للكمبوست، وإنشاء قدرة فلسطينية على إنتاجه أو تخزينه. وفي السنوات اللاحقة، استمرت محاولات إنتاج الفطر محلياً وإيجاد بدائل للمدخلات المستوردة، إلا أن الإنتاج ظل محدوداً مقارنة بالطلب المحلي[34].

وتكشف تجربة إنتاج الفطر الأبيض عن إحدى المفارقات التي تواجه تطوير الإنتاج الزراعي الفلسطيني؛ فوجود طلب محلي على المنتج لا يكفي وحده لإنشاء صناعة محلية مستقرة، ما دامت المدخلات الأساسية وسلاسل التوريد خاضعة لقيود خارجية. ومن ثم، فإن السؤال لا يتعلق فقط بإمكانية إحلال الفطر المحلي محل المستورد، وإنما بمدى إمكانية بناء سلسلة إنتاج محلية متكاملة تشمل مستلزمات الزراعة، ولا سيما الكمبوست، بما يسمح بتحويل التجارب الصغيرة إلى نشاط إنتاجي مستدام قادر على تلبية جزء ملموس من الاستهلاك المحلي.

30 Lina Isma'il and Muna Dajani, "Amoro Agriculture," Conscious Choices, Heinrich Böll Stiftung Palestine & Jordan, June 5, 2021. https://ps.boell.org/en/2021/06/05/

31 وكالة وطن للأنباء، "بعد 4 سنوات.. الاحتلال ينتزع "الفطر الفلسطيني" عن المائدة"، 20 أيلول 2016، https://www.wattan.net/ar/news/187204.html.

32 Dalia Hatuqa, "First Mushroom Farm in Palestine Ends Israel's Monopoly," Al Jazeera, June 16, 2016. https://www.aljazeera.com/amp/news/2016/6/16/

33 Rayya El Zein, "Developing a Palestinian Resistance Economy through Agricultural Labor," Journal of Palestine Studies 46, no. 3 (2017): 7–26, https://doi.org/10.1525/jps.2017.46.3.7.

34 Ibid

◆ تقلب أسعار الدجاج واللحوم الحمراء خلال النصف الأول من عام 2026

شهدت أسعار الدواجن واللحوم الحمراء في فلسطين حالة من عدم الاستقرار خلال النصف الأول من عام 2026، نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الموسمية والاقتصادية والسياسية التي أثرت في محددات العرض والطلب، وانعكست على مستويات الأسعار والقدرة الشرائية للأسر الفلسطينية. وبرز هذا التغير أكثر وضوحاً خلال الفترة الممتدة من شباط إلى حزيران، التي تزامنت مع شهر رمضان وعيدي الفطر والأضحى.

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع أسعار الدجاج الطازج بنسبة 9.51% خلال شهر شباط مقارنةً بشهر كانون الثاني، في حين ارتفعت أسعار اللحوم الطازجة بنسبة 4.13% خلال الفترة نفسها[35]. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال شهر آذار، حيث ارتفعت أسعار الدجاج الطازج واللحوم الحمراء بنسبة 16.23% و5.42% على التوالي[36]. ويعكس هذا الارتفاع اتساع الفجوة بين مستويات العرض والطلب مع حلول شهر رمضان، حيث تزامنت الزيادة الموسمية في الاستهلاك مع استمرار الضغوط المرتبطة بارتفاع تكاليف الإنتاج، ولا سيما أسعار الأعلاف التي تشكل المكوّن الأكبر من تكاليف تربية الدواجن والمواشي[37]. وفي هذا السياق، أظهرت دراسة حديثة نُشرت في شباط 2026، وشملت 520 رأساً من المواشي في محافظات جنين وأريحا وطوباس وطولكرم، أن الأعلاف استحوذت على نحو 73% من إجمالي تكاليف الإنتاج، وهو ما يفسر حساسية القطاعين لارتفاع أسعار الأعلاف واضطراب سلاسل الإمداد، وانعكاس ذلك بصورة مباشرة على أسعار المنتجات الحيوانية في السوق المحلي[38].

ووفقًا لتصريحات اتحاد مربي الدواجن، ارتفع الاستهلاك الأسبوعي من الدواجن من نحو 1.6 مليون دجاجة في الظروف الطبيعية إلى أكثر من 2.2 مليون دجاجة خلال شهر رمضان، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الأعلاف إلى نحو 2800–3000 شيكل للطن[39]. وتدعم تقديرات العاملين في السوق المحلي وجود زيادة موسمية واضحة في مستوى الطلب على اللحوم خلال شهر رمضان؛ إذ ارتفع استهلاك الضفة الغربية من الدواجن من نحو 1.6 مليون دجاجة أسبوعياً في الظروف الاعتيادية إلى قرابة 2.2 مليون دجاجة خلال الشهر، أي بزيادة تقارب 38%[40]. وقد جاءت هذه الزيادة في وقت لم يكن فيه المنتجون قادرين على رفع حجم الإنتاج بالسرعة الكافية لمواكبة الطلب المتزايد. كما تشير تقديرات نقابة أصحاب الملاحم إلى ارتفاع الاستهلاك الأسبوعي من نحو 3 آلاف عجل في الفترات الاعتيادية إلى قرابة 6 آلاف عجل خلال شهر رمضان[41]، وهو ما أسهم في ارتفاع الطلب على الكميات المتاحة في الأسواق ودفع الأسعار إلى مستويات أعلى.

ورغم التراجع التدريجي للأسعار خلال شهري نيسان وأيار - مع انتهاء شهر رمضان وعيد الفطر- فإن هذا التحسن لم يكن كافياً لاستعادة الاستقرار بصورة كاملة، إذ عادت الأسعار إلى الارتفاع مجدداً مع اقتراب عيد الأضحى، نتيجة زيادة الطلب على المواشي المخصصة للأضاحي. ووفقاً لتقديرات نقابة أصحاب الملاحم في فلسطين، لم يتجاوز عدد الأغنام المتاحة في السوق المحلي والمخصصة للأضاحي نحو 20 ألف رأس، بالتزامن مع تراجع أعداد إناث الأغنام المخصصة للتكاثر من قرابة 200 ألف إلى أقل من 150 ألف رأس. وقد انعكس هذا النقص بصورة مباشرة على مستويات الأسعار، إذ وصل سعر كيلوغرام لحم الخروف البلدي إلى حوالي 110 شواكل، مقابل ارتفاع سعر كيلوغرام لحم العجل إلى نحو 70 شيكلاً[42].

وإلى جانب هذه العوامل، واجه قطاع الثروة الحيوانية ضغوطاً متزايدة نتيجة تصاعد اعتداءات المستوطنين على التجمعات الرعوية ومربي المواشي في الضفة الغربية، ولا سيما في الأغوار الشمالية والمناطق المصنفة (ج). وتشير بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى توثيق 3,033 اعتداءً للمستوطنين خلال النصف الأول من عام 2026، تسببت في خسائر بشرية ومادية، وأثرت بصورة مباشرة في سبل عيش عدد كبير من الأسر الفلسطينية[43].

35 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جدول غلاء المعيشة الفلسطيني لشهر شباط، 02/2026، 12 آذار 2026. على الرابط التالي: https://pcbs.gov.ps/media/13udziv3/cpi022026e.pdf

36 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيان الصحفي للرقم القياسي لأسعار المستهلك "مؤشر غلاء المعيشة": مؤشر غلاء المعيشة خلال شهر شباط 2026/02، 12 آذار 2026. https//:www.pcbs.gov.ps/portals_/pcbs/PressRelease/Press_Ar_CPI022026A.pdf

37 https://www.raya.ps/news/1213979.html

38 Salman, M., Ali, M. W., Guesmi, H., Bensouf, I., & M'Hamdi, N. (2026). Optimizing profitability in dual-purpose Assaf sheep farms: Management effects under natural and artificial suckling in Palestine. Tropical Animal Health and Production, 58(2), 115. https://doi.org/10.1007/s11250-026-04937-7.

39 شبكة راية الإعلامية، "غلاء أسعار الدواجن في رمضان.. أزمة إنتاج أم فوضى تسعير؟"، 17 آذار 2026. https://www.raya.ps/news/1213979.html

40 الاقتصادي. (2026، 8 شباط). "أسعار الدواجن تقفز من 12 إلى 23 شيكلاً وسط ندرة المعروض في أسواق الضفة". https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/108212

41 الاقتصادي، (2026، 8 كانون الثاني). "حماية المستهلك: ارتفاع أسعار اللحوم غير مبرر"، https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/107792

42 شبكة راية الإعلامية، "خاص| قبيل عيد الأضحى.. غلاء اللحوم يثقل كاهل المواطنين ويُضعف الإقبال"، 18 أيار 2026، https://www.raya.ps/news/1217697.html.

43 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "West Bank | Monthly Snapshot: Casualties, Property Damage and Displacement as of 30 June 2026," 16 July 2026. https//:www.ochaopt.org/sites/default/files/West20%Bank_info-graphic_16_July.2026_pdf

ولم تقتصر آثار هذه الاعتداءات على الخسائر المباشرة بل امتدت إلى تهجير سكان بعض التجمعات الرعوية وتقييد وصولهم إلى المراعي ومصادر المياه، ما دفع بعض المربين إلى تقليص أعداد المواشي أو بيع جزء منها بصورة مبكرة لتجنب حدوث خسائر إضافية. وفي السياق ذاته، تشير تقييمات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن أكثر من 80% من مربي المواشي الذين شملتهم التقييمات واجهوا صعوبات متزايدة في شراء الأعلاف، فيما اضطر بعضهم إلى تقليص نشاطهم الإنتاجي بصورة غير مسبوقة[44]. ومن شأن استمرار هذه الضغوط أن تنعكس تدريجياً على حجم الإنتاج المحلي وقدرة السوق على تلبية الطلب مستقبلاً، حتى وإن لم تظهر آثارها الكاملة على الكميات المعروضة خلال النصف الأول من العام 2026.

44 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "West Bank: DIEM – Data in Emergencies brief on the food security and livelihoods of agricultural households," October 2025, https//:openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams678/e749e40-f5-4b99-ab29-ddaf4ad79763/content

تطورات أسعار الغذاء في العالم وفلسطين

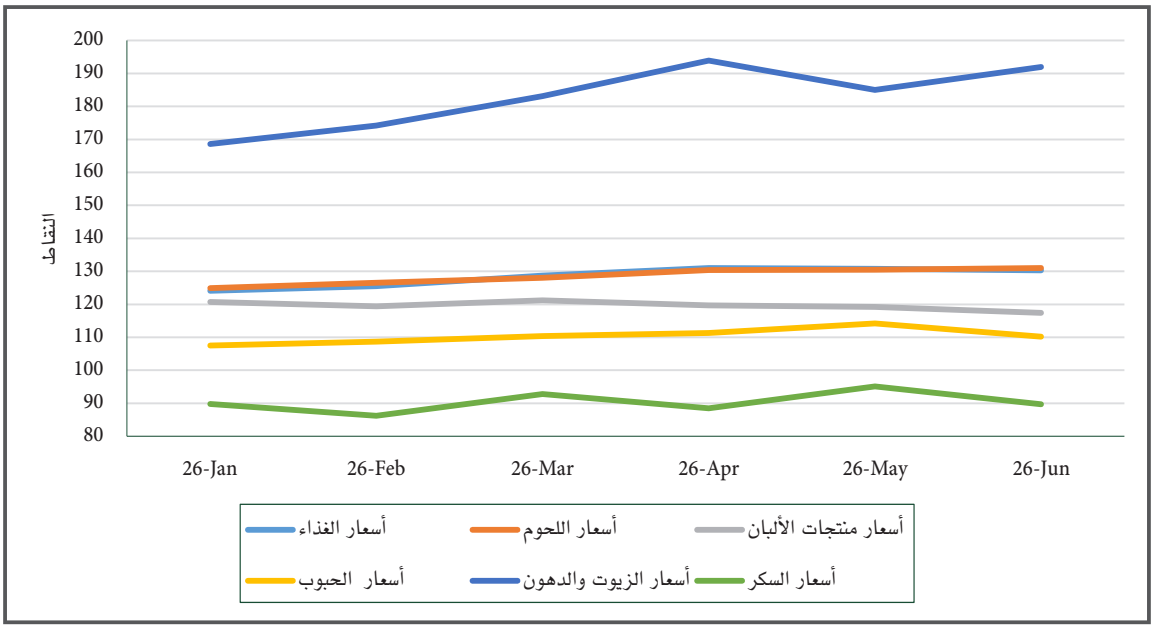
◆ أسعار الغذاء العالمية (كانون الثاني 2026 – حزيران 2026)

سجّل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء العالمي 123.9 نقطة في كانون الثاني 2026، مواصلاً تراجعه للشهر الخامس على التوالي. غير أن هذا الاتجاه انعكس في شهر شباط، عندما ارتفع المؤشر للمرة الأولى بعد خمسة أشهر متتالية من الانخفاض، ليواصل ارتفاعه خلال شهري آذار ونيسان ليصل إلى نحو 130.7 نقطة في نيسان، وقد ارتبط هذا الارتفاع، بصورة خاصة، بارتفاع أسعار الزيوت النباتية واللحوم والحبوب، إلى جانب تأثير ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً والاضطرابات المرتبطة بالتوترات الإقليمية في الشرق الأوسط. واستقر المؤشر نسبياً خلال أيار عند 130.8 نقطة، قبل أن يتراجع بصورة طفيفة إلى 130.3 نقطة في حزيران، نتيجة انخفاض أسعار الحبوب والسكر ومنتجات الألبان، وهو ما عوّض جزئياً ارتفاع أسعار الزيوت النباتية واللحوم[45]. وبذلك، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء العالمي بنحو 6.4 نقاط بين كانون الثاني وحزيران 2026، مع تركز الارتفاع بصورة أساسية خلال الفترة الممتدة من شباط إلى نيسان (انظر الشكل 1).

◆ اتجاهات أسعار السلع الغذائية الأساسية

يوضح الشكل (1) أدناه اتجاهات مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء[46] (FAO Food Price Index) خلال النصف الأول من عام 2026، إضافةً إلى مؤشرات أسعار خمس مجموعات رئيسية من السلع الغذائية الأساسية، وهي اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت النباتية، والسكر، التي تدخل في تكوين المؤشر العام.

الشكل 1: أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء (FAO Food Price Index)، بيانات شهرية، كانون الثاني–حزيران، 2026.
https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/

45 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، "مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يتراجع في كانون الثاني للشهر الخامس على التوالي"، 6 شباط 2026، متاح عبر الرابط: https//:www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-declines-againinjanuary/ar

46 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية. يُستخدم المؤشر لقياس التغيرات الشهرية في الأسعار الدولية لسلة من السلع الغذائية المتداولة عالمياً، ويتألف من متوسط مؤشرات أسعار خمس مجموعات من السلع الأساسية، هي اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت النباتية، والسكر، وتُرجَّح هذه المجموعات وفق متوسط حصصها من الصادرات خلال الفترة 2014–2016. كما يشمل المؤشر 95 عرضاً سعرياً دولياً تعتبرها اختصاصات المنظمة ممثلةً لأسعار السلع الغذائية الدولية. انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، FAO Food Price Index، وصفحة المؤشر والبيانات المنهجية ذات الصلة، ومتاح عبر الرابط التالي: https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar

◆ أسعار اللحوم

بعد انخفاض مؤشر أسعار اللحوم إلى 124.9 نقطة في كانون الثاني، نتيجة تراجع أسعار لحوم الخنزير في ظل وفرة الإمدادات العالمية وضعف الطلب الدولي عليها[47]، بدأ المؤشر بالارتفاع تدريجياً في شهر شباط، ليصل إلى 126.5 نقطة، مدفوعاً بقوة الطلب على واردات لحوم الأبقار والأغنام، ولا سيما من الصين والولايات المتحدة، بالتزامن مع وصول أسعار لحوم الأغنام إلى مستويات قياسية[48]. كما واصل المؤشر اتجاهه التصاعدي خلال شهري آذار ونيسان ليصل إلى 130.4 نقطة في نيسان، في ظل ارتفاع أسعار لحوم الأبقار مع محدودية الإمدادات القابلة للتصدير في البرازيل، إلى جانب قوة الطلب الموسمي على لحوم الخنزير في الاتحاد الأوروبي[49]. واستقرت الأسعار نسبياً خلال أيار عند 130.5 نقطة، إذ عوّض ارتفاع أسعار لحوم الأبقار، مدفوعاً بقوة الطلب من الصين والولايات المتحدة، تراجع أسعار لحوم الخنزير[50]. وفي حزيران، ارتفع المؤشر مجدداً إلى 131 نقطة، بزيادة إجمالية قدرها 6.1 نقاط مقارنةً بكانون الثاني، مسجلاً مستوى قياسياً جديداً، مدعوماً بارتفاع أسعار لحوم الدواجن نتيجة الانخفاض المؤقت في وفرة الإمدادات، رغم تراجع أسعار لحوم الخنزير والأبقار[51].

◆ أسعار منتجات الألبان

انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار منتجات الألبان العالمي من 120.7 نقطة في كانون الثاني إلى 117.4 نقطة في حزيران، بتراجع قدره 3.3 نقاط[52]. وبدأ هذا التراجع بصورة أوضح مع انخفاض أسعار الأجبان والزبدة في كانون الثاني نتيجة وفرة الكميات المتاحة، قبل أن يتراجع المؤشر إلى 119.4 نقطة في شباط مدفوعاً بصورة رئيسية بانخفاض أسعار الأجبان، رغم ارتفاع أسعار الحليب المجفف بفعل قوة الطلب على الواردات من شمال أفريقيا والشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا[53].

وفي شهر آذار، شهد المؤشر ارتفاعاً مؤقتاً وصل إلى 121.2 نقطة، مدعوماً بارتفاع أسعار الحليب المجفف نتيجة الانخفاض الموسمي في الإمدادات في أوسيانيا[54]، إلا أنه سرعان ما عاد إلى التراجع خلال شهري نيسان وأيار، في ظل وفرة إمدادات الحليب وارتفاع الكميات المنتجة منه، وهو ما انعكس مباشرةً على أسعار الزبدة والأجبان[55]. واستمر هذا الانخفاض في حزيران ليصل المؤشر إلى 117.4 نقطة، وهو أدنى مستوى يسجله خلال النصف الأول من عام 2026، مع تراجع أسعار الحليب المجفف والزبدة، واستمرار انخفاض أسعار الأجبان للشهر الحادي عشر على التوالي[56].

◆ أسعار الحبوب

اتخذ مؤشر أسعار الحبوب العالمي اتجاهاً تصاعدياً خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026، مرتفعاً من 107.5 نقطة في كانون الثاني إلى 114.2 نقطة في أيار، بزيادة قدرها 6.7 نقاط، قبل أن يتراجع إلى 110.2 نقطة في حزيران. وجاء الارتفاع في بداية الفترة محدوداً، في ظل وفرة مخزونات القمح والإمدادات العالمية من الذرة، بالتوازي مع ارتفاع الطلب على بعض أصناف الأرز[57]. إلا أن الضغوط السعرية زادت حدتها خلال شهري شباط وآذار، مدفوعة بارتفاع أسعار القمح نتيجة موجات الصقيع والاضطرابات اللوجستية في منطقة البحر الأسود، وتراجع توقعات حصاد المحاصيل في الولايات المتحدة، وتقلص المساحات المزروعة في أستراليا[58].

47 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يتراجع في كانون الثاني للشهر الخامس على التوالي. مرجع سابق.

48 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، "مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في شباط للمرة الأولى منذ خمسة أشهر"، 6 آذار 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-rises-in-february-for-first-time-in-five-months/ar

49 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، "مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في آذار في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة نتيجة احتدام النزاع في الشرق الأدنى"، 3 نيسان 2026، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-rises-in-march-as-near-east-conflict-raises-energy-costs/ar

50 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، "مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يستقر بشكل عام في أيار حتى مع ارتفاع أسعار الحبوب"، 5 حزيران 2026، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-broadly-stable-in-may-even-as-cereal-quotations-increase/ar

51 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، "مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية ينخفض وسط تباين اتجاهات أسعار السلع الأساسية"، 3 تموز 2026، متاح عبر الرابط: https//:www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-edges-down-amid-diverging-commodity-price-movements/ar

52 مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الأغذية. مصدر سابق

53 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يتراجع في كانون الثاني للشهر الخامس على التوالي. مصدر سابق

54 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في آذار. مصدر سابق.

55 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يسجّل ارتفاعاً للشهر الثالث على التوالي يُعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار الزيوت النباتية. فتح بتاريخ 12/8/2026. متاح عبر الرابط: https//:www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-up-for-third-consecutive-month-largely-on-rising-vegetable-oil-prices/ar

56 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية ينخفض وسط تباين اتجاهات أسعار السلع الأساسية. فتح بتاريخ 15/8/2026. متاح عبر الرابط: https//:www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-edges-down-amid-diverging-commodity-price-movements/ar

57 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يتراجع في كانون الثاني. مصدر سابق.

58 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في شباط. مصدر سابق.

كما استمرت أسعار الحبوب في الارتفاع خلال شهري نيسان وأيار، مع ارتفاع تكاليف الطاقة والأسمدة، والمخاوف المرتبطة بتغيرات المناخ، إلى جانب قوة الطلب على الذرة لاستخدامها في إنتاج الإيثانول، ليسجل المؤشر في شهر أيار 114.2 نقطة، وهو أعلى مستوى يسجله مؤشر أسعار الحبوب خلال النصف الأول من عام 2026[59]. غير أن هذا الاتجاه انعكس في شهر حزيران، إذ انخفض المؤشر بنحو 4 نقاط عن الشهر السابق، بفعل تراجع أسعار القمح والذرة، مع تحسن توقعات وفرة الإمدادات في منطقة البحر الأسود وأمريكا الجنوبية، إضافةً إلى ضعف الطلب على الإيثانول[60].

◆ أسعار الزيوت النباتية

اتخذ مؤشر أسعار الزيوت النباتية العالمي اتجاها تصاعدياً واضحاً خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026، إذ ارتفع من 168.6 نقطة في كانون الثاني إلى 193.9 نقطة في نيسان، بزيادة قدرها 25.3 نقطة. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أسعار زيوت النخيل والصويا ودوار الشمس وبذور اللفت، في ظل تراجع الإنتاج الموسمي في جنوب شرق آسيا، وانخفاض الكميات المتاحة للتصدير من بعض الأسواق، إلى جانب ارتفاع الطلب العالمي وتزايد التوقعات بشأن استخدام الزيوت في إنتاج الوقود الأحيائي[61].

وخلال شهري آذار ونيسان، تسارعت وتيرة الارتفاع مرة أخرى، بالتزامن مع الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام وما رافقه من توقعات بارتفاع الطلب على الوقود الأحيائي، إضافةً إلى المخاوف بشأن انخفاض إنتاج زيت النخيل في جنوب شرق آسيا[62]. إلا أن المؤشر تراجع في أيار بنحو 8.9 نقاط، ليصل إلى 185 نقطة، مسجلاً أول انخفاض شهري له خلال النصف الأول من عام 2026، نتيجة ضعف توقعات الطلب العالمي على زيت النخيل وحالة عدم اليقين في أسواق الطاقة، إلى جانب وفرة الإمدادات القابلة للتصدير من زيت الصويا في أمريكا الجنوبية[63]. وفي حزيران، عاود المؤشر الارتفاع بنحو 7 نقاط، ليبلغ 192 نقطة، نتيجة ارتفاع أسعار زيت النخيل وبذور اللفت، وارتفاع الطلب المرتبط بالوقود الأحيائي[64].

◆ أسعار السكر

اتسم مؤشر أسعار السكر العالمي بتذبذب واضح خلال النصف الأول من عام 2026، دون أن يسجل تغيراً يُذكر بين بداية الفترة ونهايتها، إذ بلغ 89.8 نقطة في كانون الثاني و89.7 نقطة في حزيران. وبدأ المؤشر بالتراجع في شهر شباط، ليسجل 86.2 نقطة، نتيجة توقعات وفرة الإمدادات العالمية وتحسن الإنتاج في الهند وتايلند والبرازيل[65]. إلا أن هذا الاتجاه انعكس في شهر آذار، حيث ارتفع المؤشر إلى 92.8 نقطة، بزيادة قدرها 6.6 نقاط عن الشهر السابق، مدفوعاً بتوقعات تخصيص البرازيل جزءاً أكبر من قصب السكر لإنتاج الإيثانول في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام[66].

وفي نيسان، عاد المؤشر إلى التراجع، ليسجل 88.5 نقطة، مع تحسن توقعات الإنتاج في الدول الآسيوية الرئيسية وبدء موسم الحصاد الجديد في البرازيل[67]، قبل أن يرتفع مجدداً إلى 95.1 نقطة في أيار، وهو أعلى مستوى له خلال النصف الأول من عام 2026، نتيجة توقعات انخفاض حصة قصب السكر المخصصة لإنتاج السكر في البرازيل، إلى جانب المخاوف من تأثير ظاهرة النينيو[68] على إنتاج الهند وتايلند[69].

وفي حزيران، عاد المؤشر إلى التراجع مجدداً، ليصل إلى 89.7 نقطة، نتيجة انخفاض أسعار الإيثانول محلياً في البرازيل وتراجع قيمة الريال البرازيلي، رغم استمرار المخاوف المتعلقة بتأثير ظاهرة النينيو في وفرة الإمدادات المستقبلية[70].

59 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يسجّل ارتفاعاً للشهر الثالث على التوالي. مصدر سابق

60 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية ينخفض وسط تباين اتجاهات أسعار السلع الأساسية. مصدر سابق.

61 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يتراجع في كانون الثاني. مصدر سابق.

62 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في آذار. مصدر سابق

63 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يستقر بشكل عام في شهر أيار. مصدر سابق.

64 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية ينخفض وسط تباين اتجاهات أسعار السلع الأساسية. مصدر سابق.

65 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يتراجع في كانون الثاني. مصدر سابق.

66 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يرتفع في آذار. مصدر سابق.

67 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يسجّل ارتفاعا للشهر الثالث على التوالي ..... مصدر سابق.

68 تُعرَّف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ظاهرة النينيو بأنها ظاهرة مناخية طبيعية تصبح فيها المياه السطحية في وسط المحيط الهادئ وشرقه دافئة بصورة غير معتادة، مما يؤدي إلى اضطراب في أنماط الطقس في جميع أنحاء العالم. وتتكرر الظاهرة عادةً كل سنتين إلى سبع سنوات. وتستمر عادة من 9 إلى 12 شهر. انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، "النينيو"، مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، 2026، تاريخ الاطلاع 2026/10/08، https://www.fao.org/el-nino/ar

69 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يستقر بشكل عام في شهر أيار حتى مع ارتفاع أسعار الحبوب. مصدر سابق.

70 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية ينخفض وسط تباين اتجاهات أسعار السلع الأساسية. مصدر سابق.

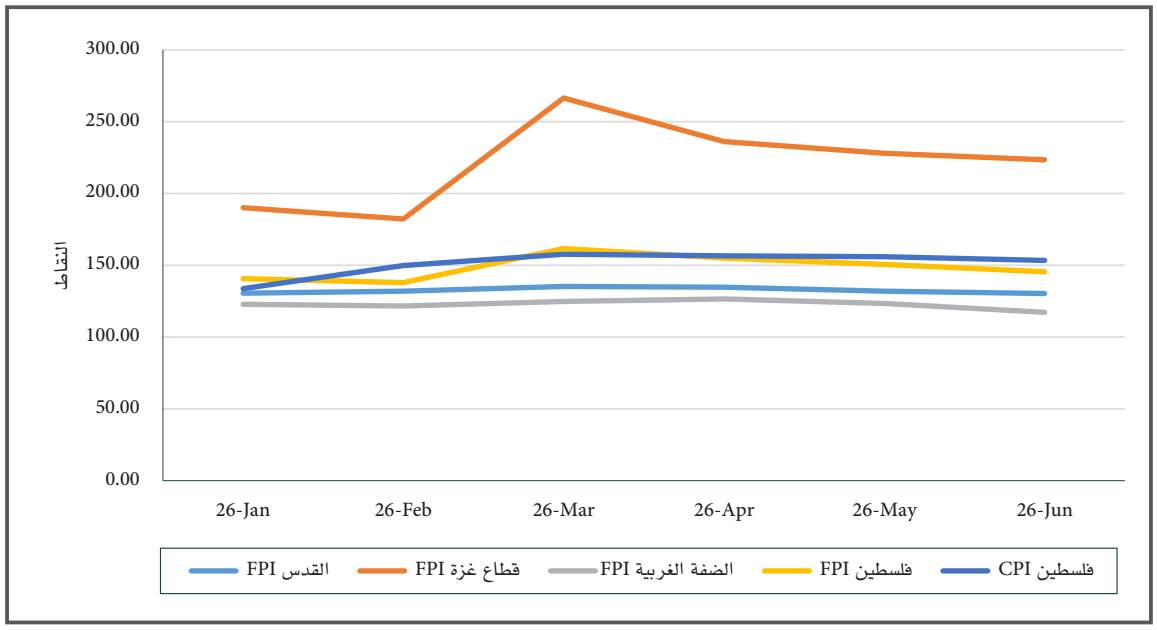
◆ أسعار الغذاء في الأسواق الفلسطينية (كانون الثاني – حزيران 2026)

يقيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تطورات أسعار الغذاء من خلال مؤشر أسعار الغذاء (Food Price Index – FPI)، الذي يُعد أحد المكونات الرئيسة للرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index – CPI).

بعد أن بلغ مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين 140.61 نقطة في كانون الثاني 2026، شهد المؤشر سلسلة من الارتفاعات والانخفاضات المتتالية، ليستقر عند 145.37 نقطة في حزيران 2026. وتعكس هذه التغيرات تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، التي بدأت في شباط 2026، والتي كان أثرها أكثر وضوحاً على أسعار الغذاء في قطاع غزة. أما مؤشر غلاء المعيشة، فقد سجّل ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 17.9% خلال الربع الأول من العام، قبل أن يسجل انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.9% خلال الربع الثاني، مدفوعاً بصورة أساسية بتراجع مؤشر أسعار الغذاء في قطاع غزة خلال الفترة نفسها.

◆ أسعار الغذاء حسب المنطقة

الشكل 2: مؤشر أسعار الغذاء بحسب المنطقة



المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء في فلسطين حسب المنطقة، 2026.

سجل مؤشر أسعار الغذاء في قطاع غزة انخفاضاً بنسبة 4.2% خلال شهر شباط 2026 مقارنةً بشهر كانون الثاني، مواصلاً بذلك الانخفاض الحاصل على أسعار الغذاء الذي بدأ منذ إعلان وقف إطلاق النار على القطاع. ومع تشديد إسرائيل القيود على المعابر التجارية خلال الحرب على إيران، على النحو الموضح في القسم 1.2، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء في شهر آذار بنسبة 46.2% مقارنةً بالشهر السابق (انظر الشكل 2 أعلاه). ورغم انخفاض أسعار الغذاء بنسبة 16% خلال الفترة الممتدة من آذار إلى حزيران 2026، فإنها بقيت أعلى من مستوياتها المسجلة في مطلع العام 2026، ما يعكس استمرار الضغوط السعرية على العديد من السلع الأساسيّة، ومنها السكر، والطحين، والدواجن، والمحروقات، والزيوت النباتية، والخضروات الطازجة، بنسب متفاوتة.

أما فيما يتعلق بالتطورات السعرية في الضفة الغربية والقدس، فقد بقيت محدودة نسبياً خلال النصف الأول من العام 2026؛ إذ انخفض مؤشر أسعار الغذاء في الضفة الغربية بحوالي 5.58 نقطة، بينما انخفض بنحو 0.28 نقطة في القدس خلال الفترة نفسها، رغم تسجيل مؤشر أسعار الغذاء ارتفاعاً في شهري آذار ونيسان، وهي الفترة التي تزامنت مع اندلاع الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران (انظر الشكل 2 أعلاه).

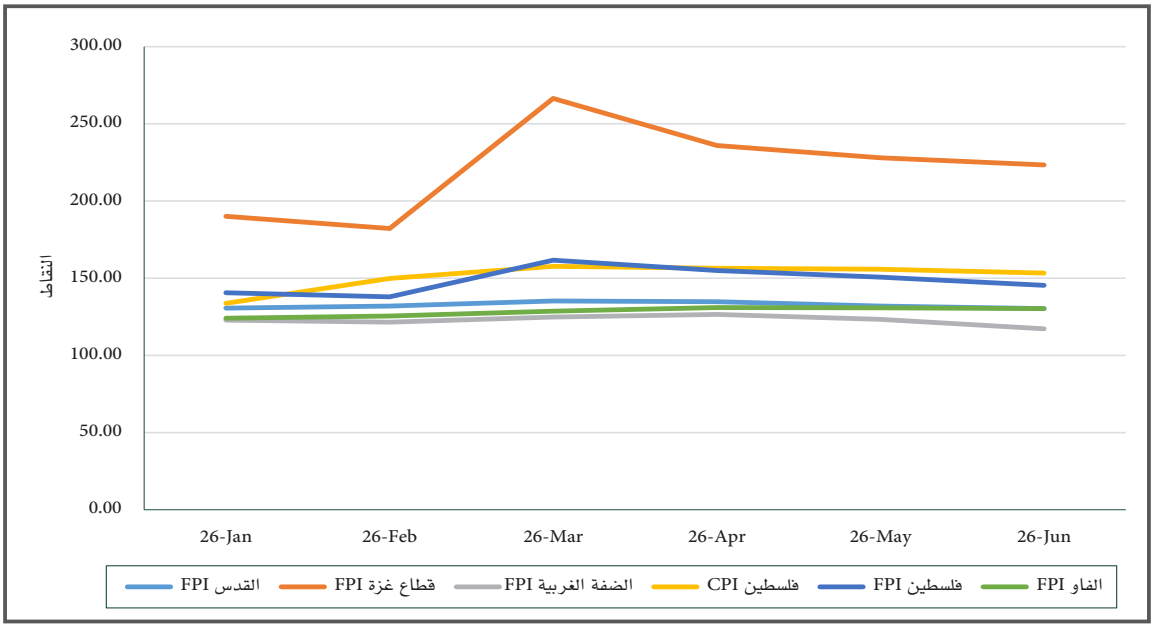


Credit: www.ultrasawt.com

◆ مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء مقارنةً بمؤشر "الفاو" لأسعار الغذاء

يعرض هذا القسم مقارنةً بين مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني ومؤشر الفاو لأسعار الغذاء. ولأغراض المقارنة، تم اعتماد العام 2018 كسنة أساس لمؤشر "الفاو" بدلاً من الفترة 2014-2016، بما يتناسب مع سنة الأساس المعتمدة في مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني إلى حزيران 2026، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء العالمي بنسبة 4.9%، ليستقر مؤشر الفاو عند 130.3 نقطة في نهاية شهر حزيران، في حين ارتفع مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني بنسبة 3.3%، ليبلغ 145.37 نقطة في نهاية الفترة ذاتها (انظر الشكل 3 أدناه). ويعكس الاتجاه التصاعدي في كلا المؤشرين الضغوط السعرية التي أعقبت الحرب الأمريكية–الإيرانية، وما رافقها من اضطرابات في أسواق الطاقة العالمية، انعكست على تكاليف النقل وأسعار السلع الغذائية. إلا أن أثر هذه التطورات كان أشد وضوحاً على المستوى العالمي، في ظل تباين محددات العرض والطلب بين الأسواق العالمية، بينما ارتبط الارتفاع في مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني بصورة أكبر بالارتفاعات المسجلة في أسعار الغذاء داخل قطاع غزة.

الشكل 3: مؤشر أسعار الغذاء العالمي والفلسطيني بحسب المنطقة ومؤشر أسعار المستهلك



المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار السلع الأساسية، 2026. وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء والرقم القياسي لأسعار المستهلك، 2026.

مراجعة الأدبيات

يهدف هذا القسم إلى تسليط الضوء على أحدث الأدبيات والدراسات ذات الصلة بالأمن الغذائي، سواء تلك التي تناقش التحديات المنهجية المرتبطة بقياس انعدام الأمن الغذائي والمجاعة، أو التي تستعرض الآثار طويلة الأمد للأزمات الغذائية، إضافةً إلى المبادرات والسياسات التي قد تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية في فلسطين.

◆ معضلة القياس ومحدودية مؤشرات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (Integrated Food Security Phase Classification – IPC)

خلال الحرب على قطاع غزة، التي اندلعت في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، أظهر التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) تردداً في الإعلان عن وقوع مجاعة، رغم تعدد مؤشرات الإنذار المبكر ووضوح النقص الحاد في الإمدادات الإنسانية والغذائية الداخلة إلى القطاع. وفي محاضرة أُلقيت في 21 كانون الثاني 2026، تناول أو غرادا[71] أوجه القصور في المعايير التي يعتمدها التصنيف لرصد حالات المجاعة والإعلان عنها بدقة وفي الوقت المناسب. ويمكن تلخيص أبرز الانتقادات التي وجهها أو غرادا إلى هذا النظام في محورين رئيسين:

يتمثل المحور الأول في أن متطلبات جمع البيانات اللازمة لاستيفاء معايير التصنيف مرتفعة للغاية، ويصعب تحقيقها في سياقات النزاعات المسلحة، في حين يُستبعد استخدام مؤشرات بديلة يمكن أن توفر إنذاراً مبكراً وموثوقاً، مثل أسعار المواد الغذائية الأساسية.

أما المحور الثاني، فيتمثل في أن المعايير التي يعتمدها النظام لتقدير معدلات الوفيات المرتبطة بالمجاعة تميل إلى التقليل من حجمها الفعلي، ولا سيما في البيئات الحضرية الكثيفة مثل قطاع غزة، الأمر الذي قد يؤدي إلى التقليل من شدة الأزمة وتأخير الإنذار بوقوع المجاعة.

◆ إخفاقه في جمع البيانات في سياقات النزاعات المسلحة

يجادل أو غرادا بأن عدم اعتماد التصنيف المرحلي أسعار المواد الغذائية كمؤشر ضمن منهجياته التقديرية للأمن الغذائي يُعد أمراً يصعب تبريره من منظور اقتصادي، كون بيانات الأسعار من السهل الحصول عليها، ومُتكررة الصدور، فضلاً عن اعتماد العديد من أنظمة الإنذار المبكر الأخرى سابقاً على هذه المؤشرات، إضافةً إلى ذلك ارتبطت معظم المجاعات التاريخية بارتفاع الأسعار الحقيقية للمواد الغذائية الأساسية.

ويرى أو غرادا أن ارتفاع أسعار الغذاء لا يوفر إنذاراً مبكراً بحدوث المجاعة فحسب، بل يُعطي أيضاً مؤشراً على مدى شدّتها، ولا سيما في البيئات التي تستحوذ فيها النفقات الغذائية على نسبة مرتفعة من إنفاق الأسر، وتنتشر فيها معدلات الفقر، كما هو الحال في قطاع غزة، ففي عام 2021، استحوذ الإنفاق على الغذاء على نحو ثلث متوسط دخل الأسرة، كما كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Per capita GDP) في غزة عام 2022 من بين أدنى المستويات عالمياً، إذ احتلت غزة المرتبة الثامنة عشرة من حيث انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويستشهد أو غرادا بالفترة الممتدة من أواخر عام 2024 وحتى أيلول 2025، والتي شهدت أشد مراحل المجاعة في قطاع غزة، بوصفها دليلاً على أهمية اعتماد أسعار الغذاء كمؤشر للإنذار المبكر؛ فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية، مثل دقيق القمح والأرز، بما يتراوح بين ثلاثين وأربعين ضعفاً، الأمر الذي جعل توفير تكلفة الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للإبقاء على سكان غزة على قيد الحياة تعادل نحو خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للقطاع قبل الحرب[72]. وفي هذه الحالة، شكّل سعر دقيق القمح مؤشراً بديلاً مناسباً وسهل الحصول عليه لقياس أحد المعايير الأساسية التي يعتمدها التصنيف المرحلي المتكامل، والمتمثل في إمكانية الوصول المستمر والكافي إلى الغذاء.

ويخلص أو غرادا إلى أن اعتماد أسعار الغذاء كمؤشر ضمن نظام التصنيف المرحلي المتكامل كان من شأنه أن يتيح التنبؤ بحدوث المجاعة في مرحلة مبكرة، إذ بدأ الاقتصاديون بالتحذير من خطر المجاعة قبل وقت طويل من إصدار التصنيف المرحلي تحذيره الرسمي، الذي لم يصدر إلا في الثاني والعشرين من آب.

71 O Grada, C. (2026). Reflections on Famine: Gaza and Beyond. The Economic and Social Review, 75-102. https://esr.ie/index.php/esr/article/view/3804/1186

72 وقد استند هذا التقدير إلى افتراض أن كيلوغراماً واحداً من دقيق القمح، الذي بلغ سعره نحو 65 شيكلاً خلال ذروة الأزمة، يحتوي على ما يقارب 3500 سعرة حرارية، وهي كمية تكفي، في المتوسط، لتلبية الاحتياجات اليومية لنحو 1.5 شخص.

◆ إخفاقه في تقدير الوفيات الناجمة عن المجاعة

ويجادل أو غرادا أيضاً بأن أوجه القصور في المعايير التي يعتمدها نظام التصنيف المرحلي لا تقتصر على الإخفاق في إصدار إنذارات مبكرة بحدوث المجاعة فحسب، وإنما تمتد أيضاً إلى الميل نحو نقص التبليغ عن عدد الوفيات المنسوبة إليها، كونه لا يكيّف معاييره بما يتلاءم مع السياق الذي يُطبَّق فيه.

وفي حالة قطاع غزة، يطرح أو غرادا سؤالين جوهريين: كم بلغ العدد الحقيقي للوفيات الناجمة عن المجاعة؟، وما الذي ينبغي اعتباره وفاة تُعزى إلى المجاعة؟ وتشير البيانات إلى أن العدد التراكمي للوفيات المنسوبة إلى الجوع وسوء التغذية في قطاع غزة بلغ 463 وفاة، منها 253 وفاة وقعت خلال الفترة الممتدة بين 20 تموز 2025 ونهاية آب 2025، ويمثل هذا الرقم معدل وفيات منسوباً إلى المجاعة يبلغ نحو وفاة واحدة لكل ألف نسمة سنوياً في قطاع غزة، وهو معدل أقل بكثير من العتبة التي يعتمدها التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للإعلان عن وقوع مجاعة، والبالغة وفاتين لكل 10,000 نسمة يوميًا، أي ما يعادل 73 وفاة لكل ألف نسمة سنوياً.

غير أن المقارنة بين الرقمين لا تعكس بالضرورة الفجوة الحقيقية في عدد الوفيات الناجمة عن المجاعة؛ فقد أقرّ IPC بأن الوفيات المسجلة المرتبطة بالمجاعة تمثل على الأرجح جزءًا فقط من الوفيات الفعلية في غزة، نتيجة انهيار نظم الرصد وصعوبة توثيق الوفيات، ولا سيما الوفيات غير الناجمة عن الإصابات المباشرة. كما أوضح أن الوفيات الناجمة عن أمراض تصيب أشخاصًا يعانون من سوء التغذية، وكان من المرجح أن ينجوا منها لولا سوء التغذية، تُعد وفق معايير IPC وفيات مرتبطة بسوء التغذية وينبغي إدراجها ضمن وفيات المجاعة[73].

في مراجعة نشرتها مؤسسة السلام العالمي (World Peace Foundation)، يناقش دي فال (2025) هذه الإشكالية ذاتها، موضحاً كيف أدى انهيار أنظمة الرصد في قطاع غزة إلى تقويض القدرة على قياس الوفيات المرتبطة بالمجاعة[74]. وينتقد دي فال اعتماد التصنيف المرحلي على التغيرات في معدل الوفيات الخام (Crude Death Rate – CDR) بوصفه أحد المؤشرات المستخدمة ضمن تقييم المجاعة، موضحًا أن خط الأساس للوفيات يختلف اختلافًا كبيرًا باختلاف الخصائص الديموغرافية والجغرافية والصحية للسكان. ويشير إلى أن السكان في البيئات الريفية، مثل جنوب السودان والصومال، لديهم معدلات وفيات خام أساسية أعلى بكثير من السكان في البيئات الحضرية، مثل غزة وسورية؛ ولذلك، فإن تطبيق عتبة مطلقة موحدة للوفيات يمكن أن يتطلب ارتفاعًا أكبر بكثير في الوفيات في غزة قبل بلوغ عتبة المرحلة الخامسة.

كما يشير إلى أنه في حالة جنوب السودان خلال 2016–2017، وقعت أكثر من 98% من إجمالي الوفيات في المناطق المصنفة في المرحلتين الثالثة والرابعة، بينما وقعت أقل من 2% فقط في المناطق المصنفة في المرحلة الخامسة. ويخلص بذلك إلى أن معظم الوفيات المرتبطة بالأزمات الغذائية قد تقع قبل الوصول إلى عتبة المرحلة الخامسة، بما قد يؤدي إلى تأخر التعرف على الحجم الكلي للوفيات المرتبطة بالمجاعة وشدتها.

◆ قياس التكلفة الحقيقية للمجاعة

لا يقتصر ضرر المجاعة على آثارها الآنية، بل يتمحور، بشكل أساسي، حول مضاعفاتها المستمرة، وبالأخص بين الأطفال والأمهات الحوامل والمرضعات، إذ تطرأ تغيّرات فيزيولوجية دائمة قد تغيّر مسار حياتهم. وبحسب أو غرادا (2026) ودي فال (2025)، فإن الوفيات الناجمة عن المجاعات لا تعود، في معظمها، إلى الجوع بحد ذاته، بل إلى الأمراض المصاحبة والمضاعفات الطبية المرتبطة بسوء التغذية. ويضاف إلى ذلك أن الحالات المرضية التي لا تكون خطيرة في العادة قد تصبح مهددة للحياة لدى أجسام أضعفتها فترات طويلة من الجوع.
وفيما يلي عرض لأحدث الأدبيات العلمية التي بحثت في المجاعة بما يتجاوز آثارها الآنية والمباشرة، بدءاً من انعكاساتها على الحالة الصحية العامة للسكان المتضررين، ووصولاً إلى آثارها المتوارثة في الأجيال اللاحقة.

◆ تقديرات أوليّة لاستمرار سوء التغذية

في تقرير نشرته منظمة أطباء بلا حدود (2026)، وبالاستناد إلى معلومات المرضى الملتحقين بالبرامج العلاجية التي تدعمها المنظمة، أشارت المنظمة إلى استمرار ارتفاع معدلات الإصابة بسوء التغذية إلى ما بعد فترة الإعلان عن وقف إطلاق النار، وبالأخص بين الأطفال

73 Integrated Food Security Phase Classification (IPC). (2025, August 30). Response to Issues Raised Following IPC's Famine Classification in the Gaza Strip. IPC Global Initiative. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/Response_to_Issues_Raised_Following_IPC_Famine_Classification_in_the_Gaza_Strip.pdf

74 يعتمد IPC على عتبة تبلغ وفاتين لكل 10,000 شخص يوميا للإعلان عن درجة المجاعة القصوى، ولكن المعدل الأساسي للوفيات الخام في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء أعلى بكثير من نظيره في الأراضي الفلسطينية، وبناء على ذلك، يتعين أن يرتفع معدل الوفيات الخام (CDR) في الأراضي الفلسطينية بنسبة أكبر بكثير مقارنة بالمناطق الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء حتى يبلغ العتبات التي يعتمدها التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) للإعلان عن وقوع مجاعة.

والنساء المرضعات والحوامل. فخلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني 2024 وآذار 2026، سجّلت المُنظمة تلقي 3,482 امرأة حامل ومرضعة، بالإضافة إلى 4,950 طفلاً (98% منهم دون سن الخامسة) العلاج لسوء التغذية الحاد، في إشارة إلى استمرار الحاجة إلى علاج حالات سوء التغذية حتى بعد مرور ستة أشهر على وقف إطلاق النار، وإلى صعوبة معالجة آثارها على وجه السرعة[75].

إضافةً إلى ذلك، وُلد أكثر من 80% من الأطفال قبل الأوان وبأوزان منخفضة عند الولادة لأمهات عانين من سوء التغذية، كما جرى رصد ارتفاع غير مسبوق في عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. ورغم العينة المحدودة التي اعتمدتها المُنظمة في التحليل، وعدم توافر أرقام نهائية لعام 2025، وهي السنة التي بلغت فيها المجاعة أشد مستوياتها، فإن تقديرات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي المنشورة خلال تلك الفترة أشارت إلى أنه كان من المتوقع أن يستمر 132 ألف طفل في المعاناة من سوء التغذية الحاد حتى حزيران 2026، بالإضافة إلى 55 ألف امرأة حامل ومرضع و25 ألف رضيع سيحتاجون إلى إغاثة غذائية طارئة؛ وبالتالي، من المُحتمل أن سوء التغذية ما زال مُنتشراً على نطاق واسع.

وقد أحدث وقف إطلاق النار تغيراً إيجابياً في حالة انعدام الأمن الغذائي التي يعاني منها سكان قطاع غزة، وبالأخص الأطفال والأمهات. ومع ذلك، وبالعودة إلى النقطة الأساسية لهذا القسم، فإن معالجة حالات سوء التغذية بهذه الحدة ليس سهلاً، وستستمر آثاره لفترة طويلة. ووفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الصادرة في أواخر تموز 2026، أي بعد 9 أشهر من وقف إطلاق النار، يُتوقع أن يعاني أكثر من 74 ألف طفل و24 ألف امرأة حامل أو مرضعة من سوء التغذية حتى نيسان 2027[76].

◆ آثار مُستقبلية مُتنوعة ومُحتملة

فيما يتعلق بالآثار الجانبية لسوء التغذية، أشارت الأبحاث في المجال الطبي إلى أن الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الذين عانوا في مرحلة ما من أحد أشكال سوء التغذية قد يطوّرون تكيفات فسيولوجية يمكن أن تؤثر في صحتهم وصحة ذريتهم. وبالنسبة إلى غزة، تناول كلٌّ من ربايعة وربايعة (2026)[77] في تحليلهما التلوي (Meta-Analysis) الآثار الواسعة والمدمرة لأزمة سوء التغذية على الأطفال خلال مراحل نموهم المختلفة، وما قد يترتب عليها من تداعيات طويلة الأمد، وذلك من خلال تحليل نتائج واستنتاجات مجموعة من الدراسات، إحداها بُنيت على بيانات الرصد الطولي خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني 2024 وآب 2025، وشملت أكثر من 265 ألف قياس جُمعت من 219 ألف طفل محددين بشكل فريد (uniquely identified observations)، تراوحت أعمارهم بين 6 و59 شهرا[78]. أشارت هذه الدراسة إلى أنه في إحدى الفترات، تجاوزت نسبة الأطفال الذين عانوا من الهزال المرتبط بسوء التغذية 15% من إجمالي الأطفال في هذه الفئة العمرية. بالإضافة إلى ذلك، تم رصد أكثر من 54000 طفل بحاجة إلى تلقي العلاج بسبب سوء التغذية خلال الفترة نفسها.

وتستنتج الدراسة أن هذه النسبة تنطوي على مخاطر بعيدة المدى، نظراً إلى أن هذه المرحلة العُمرية بالغة الحساسية للنمو، إذ يؤدي نقص العناصر الغذائية خلالها إلى اضطرابات عصبية ونمائية قد تكون غير قابلة للعكس[79]، مما يُلقي بظلاله على احتمالية انتشار اضطرابات مُتعددة لدى هذا الجيل من سُكان القطاع في المُستقبل.

وعلاوةً على ذلك، فإن انخفاض الوزن عند الولادة، الذي تم تأكيد انتشاره في تقرير أطباء بلا حدود، يرتبط بصورة متسقة بزيادة خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية واضطرابات التمثيل الغذائي التي قد تستمر آثارها حتى مرحلة البلوغ، ويُعزى ذلك إلى خضوع الأجنة، أثناء وجودها في الرحم لعملية تُعرف باسم "البرمجة الجنينية"، وهي عملية تسهم في تحديد كيفية تشكّل أجهزة الجسم وأعضائه. وتتسم هذه "البرمجة الجنينية" بحساسية كبيرة تجاه أوجه النقص الغذائي التي تعاني منها الأمهات الحوامل[80].

75 Doctors Without Borders. (2026, May 7). Palestine: Deliberate restriction of food and aid led to alarming malnutrition levels in Gaza. https://www.doctorswithoutborders.ca/palestine-deliberate-restriction-of-food-and-aid-led-to-alarming-malnutrition-levels-in-gaza/

76 Integrated Food Security Phase Classification. (2026, July 23). Gaza Strip: Acute malnutrition situation for 16 April - 30 June 2026 and projection for 1 July - 31 December 2026. https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1165302/?iso3=PSE

77 Rabayaa, M., & Rabaya, D. (2026). Starved futures in the Gaza Strip: long-term outcomes of childhood malnutrition as a humanitarian emergency. BMJ global health, 11(1). https://doi.org/10.1136/bmjgh-2025-022254

78 Horino, M., Al Najjar, S., Tabaza, A., & UNRWA Health Team. (2025). Assessment of malnutrition in preschool-aged children by mid-upper arm circumference in the Gaza Strip (January, 2024–August, 2025): A longitudinal, cross-sectional, surveillance study. The Lancet, 406(10514), 1993–2002. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(25)01820-3

79 Prado, E. L., & Dewey, K. G. (2014). Nutrition and brain development in early life. Nutrition reviews, 72(4), 267–284. https://doi.org/10.1111/nure.12102

80 Wu, T., Zhang, W., Wang, Y., & et al. (2025). The molecular mechanisms of IUGR programmed adulthood cardiovascular disease. Frontiers in Cell and Developmental Biology, 13, Article 1589038. doi.org

كما يرتبط سوء التغذية في مرحلة الطفولة بحدوث تغيرات لا جينية (Epigenetic) تؤثر في تنظيم التعبير الجيني المرتبط بعمليات الأيض، ووظائف الجهاز المناعي، والنمو العصبي، ويُعزى ذلك إلى نوع من "الذاكرة الجينية" يُعتقد أنها تمثل عملية تكيف مع حالات نقص التغذية التي تعرض لها الجسم في مراحل سابقة[81].

ومن المهم الإشارة، ختاماً، إلى أن هذه التعقيدات تحصل الآن في ظل نظام رعاية صحية مدمر ومُقيّد، بفعل سياسات الاحتلال وإغلاقاته، ومن المتوقع أن تحتاج إعادة إعماره إلى سنوات، ومن المرجح أن تزيد هذه التطورات العبء على نظام يعاني أصلاً من أعباء تفوق قدرته على الاستيعاب، وبالتالي، تُلقي هذه النتائج بظلالها على مُستقبل مُعقد لقطاع غزة ومنظومته الصحيّة، وكذلك منظومته التنمويّة.

◆ الإقراض الزراعي الذكي مناخياً (Climate-Smart Agricultural Lending)[82]

انطلاقاً من التهديدات المُتزايدة للأمن الغذائي الفلسطيني، التي تشمل التغيّر المناخي، وشحّ المياه، والاحتلال، ومحدوديّة الوصول إلى التمويل الزراعي، تُحاول دراسة العطاونة (2026) البحث في دور الإقراض الزراعي الذكي مناخياً[83] في تحسين مُخرجات الأمن الغذائي في فلسطين. ولتحقيق ذلك، يحلل الباحث بيانات أوليّة جُمعت عام 2024 من عينة تضم 240 مزارعاً وتعاونية زراعية ومؤسسة تمويل قروية، موزعين على محافظات جنين، وطولكرم، وقلقيلية، والخليل، وأريحا، بوصفها مُحافظات تمثل ظروفاً زراعية مناخية ونظماً زراعية متنوعة، وتشكل الزراعة فيها مصدر دخل أساسياً.

تُظهر النتائج الوصفية أن 41% من المُزارعين لديهم إمكانية الوصول إلى الإقراض الزراعي الذكي مناخياً، وكان هؤلاء أكثر احتمالاً لاعتماد نظم زراعية، مثل الري بالتنقيط، وأنظمة حصاد المياه، واستخدام أصناف المحاصيل المحسّنة، مقارنةً بغير المستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، كانت مداخيل المُزارعين الحاصلين على هذا النوع من الإقراض أعلى من مداخيل غير الحاصلين عليه، وكانت تقريباً ثابتة عبر المواسم الزراعيّة، وذلك بعد ضبط المتغيرات المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية وخصائص المزرعة.

ويظهر تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائياً بين الحصول على هذا النوع من الإقراض وتحسن مستوى الأمن الغذائي على المستوى الأسري، ويُستدّل على ذلك من انخفاض مقياس انعدام الأمن الغذائي الأسري (Household Food Insecurity Access Scale: HFIAS). وعلى المستوى التفصيلي، تشير النتائج إلى أن مُعدلات تبني مُمارسات الزراعة الذكية مناخياً، وبالتحديد كفاءة الري والحفاظ على التربة، أعلى بين المزارعين الحاصلين على هذا النوع من الإقراض منها بين غيرهم.

وبناءً على ذلك، تشير نتائج الدراسة إلى أن القروض الزراعية الذكية مناخياً تمثل أداة تمكينية محورية لدعم التحول نحو الزراعة المستدامة في فلسطين. فمن خلال تخفيف القيود المالية والحد من التعرض للمخاطر، تسهم هذه القروض في تحفيز الاستثمارات الزراعية التي تعزز الإنتاجية وترفع قدرة المزارعين على الصمود في مواجهة التحديات المناخية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تعزيز الأمن الغذائي للأسر، ولا سيما فيما يتعلق بتوافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه، حتى في ظل الظروف المناخية غير المواتية.

81 Vickers, M. H. (2014). Early life nutrition, epigenetics and programming of later life disease. Nutrients, 6(6), 2165–2178. https://doi.org/10.3390/nu6062165

82 Alataweneh, H. M. (2026). The role of climate-smart agricultural lending in improving food security in Palestine: An empirical study of sustainable rural finance. Science Discovery Agriculture, 1(2), 96–100.

83 الإقراض الزراعي الذكي مناخيًا (Climate-Smart Agricultural Lending) هو آلية تمويلية تُوجّه القروض والخدمات الائتمانية إلى الأنشطة والمشروعات الزراعية التي تراعي مخاطر التغير المناخي وتدعم تبنّي الممارسات والتقنيات الزراعية الذكية مناخيًا، بما يسهم في تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة: زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل بصورة مستدامة، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي والصمود أمام آثاره، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة أو إزالتها حيثما أمكن. وقد يشمل هذا التمويل تقنيات الري الموفّر للمياه، والطاقة المتجددة، وتحسين إدارة التربة، واستخدام الأصناف المقاومة للجفاف، مع مراعاة المخاطر المناخية والمالية عند تقييم المشروعات التمويلية. انظر:
Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2013). Climate-smart agriculture sourcebook. FAO. https://www.fao.org/4/i3325e/i3325e.pdf.
International Finance Corporation. (2021). FIG Climate Smart Agriculture Finance [Project description]. https://disclosures.ifc.org/project-detail/AS/e

التعاريف

◆ الأمن الغذائي

جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) التعريف التالي للأمن الغذائي: «يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومفيدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط.» وقد جاء هذا التعريف ليشتمل على الأركان الأربعة للأمن الغذائي:

- توفر الغذاء (بكميات كافية وبجودة مناسبة) سواء المنتج محليا أو المستورد أو من خلال المساعدات.
- الوصول إلى الغذاء - بحيث يتمكن جميع الأفراد من الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية المناسبة.ويقصد بالموارد المجموعات السلعية التي يمكن للفرد الحصول عليها بموجب ترتيبات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية يصطلح عليها المجتمع (بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة).
- استخدام الغذاء - استهلاك الغذاء الكافي مع توفر خدمات الصرف الصحي الملائم، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية، بهدف الوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي تلبي جميع الاحتياجات الفسيولوجية. وهذا الأمر يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.
- استقرار الغذاء - حيث يتم تأمين حصول السكان (أفرادا وأسرا) على الغذاء الكافي بشكل دائم، مع عدم وجود خطر الصدمات (مثل الأزمات الاقتصادية والمناخية) أو الأحداث المتكررة (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). وبالتالي فإن مفهوم الاستقرار يشتمل على بعدي التوافر والوصول للأمن الغذائي.

الأمن الغذائي في فلسطين: قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وبالتعاون مع الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات في إطار الأمن الغذائي لعام 2014:

أسر آمنة غذائيا: الأسر القادرة على تأمين استهلاك غذائي كاف دون الحاجة إلى استخدام استراتيجيات التكيف والمواجهة، مع القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

أسر آمنة غذائيا بشكل جزئي: الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة على الحفاظ على استهلاك ما يكفي من الغذاء، والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالمستوى المقبول.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة: الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية أو نوعية الطعام المستهلك، وذلك بسبب محدودية الموارد المالية، وهذه الأسر غالبا ما تلجا إلى استراتيجيات التكيف والمواجهة لتامين احتياجات الغذاء الضرورية.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد: الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع في نفس الوقت ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنين أو آليات التكيف.

الفقر في فلسطين: يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفقر باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة أعضاء: اثنان بالغان وثلاثة أطفال)، ويقدم مستويين للفقر في فلسطين:

الفقر: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 2293 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والنفقات المنزلية الأخرى.

الفقر المدقع: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 1832 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن.

مستوى المعيشة: وهو نسبة استهلاك الأسرة من الغذاء بالعلاقة مع إجمالي الاستهلاك. يقسم الجهاز المركزي للإحصاء مستوى المعيشة إلى ثلاث فئات:

مستوى مرتفع: حيث يمثل استهلاك الغذاء أقل من 30% من الاستهلاك الإجمالي.

مستوى متوسط: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتراوح ما بين 30 إلى 44%.

مستوى متدن: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتجاوز 45%.

مؤشر الجوع العالمي: هو مؤشر لقياس الجوع وسوء التغذية، ويتكون من أربعة مؤشرات لها نفس الوزن: نقص التغذية، نقص الوزن لدى الأطفال، تقزم الأطفال ومعدل وفيات الأطفال. يقسم هذا المؤشر الدول إلى 5 فئات على مقياس مكون من 100 نقطة:

جوع منخفض: 0.0-9.9
جوع متوسط: 10.0-19.9
جوع شديد: 20.0-34.9
جوع ينذر بالخطر :35.0-49.9
جوع ينذر بالخطر الشديد: 50.0-100

نقص التغذية: وهذا المصطلح وفقا لمنظمة الفاو هو عدم قدرة الأفراد لمدة عام على توفير الغذاء اللازم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة اليومية.

الأهداف الإنمائية المستدامة: في عام 2015، اعتمدت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة 17 هدفا تشتمل على 169 غاية للقضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع بحلول عام 2030 في إطار برنامج 2030 للتنمية المستدامة.

مؤشر التنمية البشرية: هو مؤشر مركب يقيس انجازات البلدان في حقول التنمية البشرية: التمتع بحياة طويلة وخالية من الأمراض واكتساب المعرفة والحصول على مستوى معيشي لائق. ويتكون المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة، وسنوات التعليم المتوقعة والدخل القومي الإجمالي للفرد (مقاسا بالقدرة الشرائية).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يستخدم هذا المؤشر في الغالب كأداة لقياس التضخم والارتفاع في تكاليف المعيشة. ويتم حسابه عن طريق احتساب متوسط التغيرات في أسعار مجموعات محددة في سلة المستهلك. يبلغ عدد السلع والخدمات التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني حوالي 568، ويتم احتسابها وفقا لأهميتها النسبية، حيث يشكل الغذاء حوالي 40% من إجمالي مؤشر أسعار المستهلك، وأما النقل والاتصالات فتمثل حوالي 13% والمنسوجات والملابس والأحذية تشكل حوالي 10%.

مؤشر أسعار الغذاء: يمثل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ويتم حسابه عن طريق أخذ المتوسط المرجح لأسعار المجموعات السلعية الخمس: اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت، والسكر.



Credit: www.washingtonpost.com

نشرة نصف سنوية تصدر عن:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970(2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

